

عزاء ويتحدون مجلس الأمن



كارثة عظمى

أما بالنسبة لما شهده شارع هائل و٦ وعشرين فيقول مدير عام مديرية معين ادمم النعماني ان الأثر بالغ الضرر كبير جدا سيما وان الشارع كان يمثل سوقا تجاريا واسعا..

ويضيف: تعرضت المحلات التجارية للنهب والسرقة من قبل من يدعون السلمية والثورية ودعاة التغيير.. وقال: ان المواطنين هم الأكثر تضررا من هذه الحرب القذرة والمواجهات العشوائية معنويا او بشريا او ماديا.. وقد تراوحت الاضرار بين كلي وجزئي بينما تعرضت محلات الذهب وهي الكارثة العظمى للسرقة من قبل مليشيات الفرقة كما جاء في بلاغات التجار ومن قبل مليشيات حزب الاصلاح أيضا..

وبالنسبة لأعمال الحصر قال النعماني انه حتى الآن لم تتمكن من النزول كون الظروف غير مواتية، وأضاف: حين تكون الظروف مناسبة ستشكل لجان من المجلس المحلي وعمال الحارات والتجار والجهات الامنية للنظر في ذلك والحصر والتقييم السليم وفقا لقرار المجلس المحلي بأمانة العاصمة.

المواطنون المشردون من شوارع هائل والقاع والزراعة و٦ وغيرهم طالبوا النائب العام بتشكيل لجنة تحقيق شامل للنزول الميداني والتعيين الواقعي للجرائم المرتكبة والتي تعد جرائم حرب ضد الانسانية.

ممنوع الاقتراب

عند زيارتنا للمناطق والشوارع المتضررة لم نستطع الدخول اليها كونها لاتزال محظورة وممنوع الاقتراب منها وتحت سيطرة قنصاة الارهابيين..

المواطنون دعوا المنظمات الدولية الانسانية إلى زيارة مناطقهم وتقييم الاضرار فيها كما دعوا المنظمات الحقوقية إلى تشكيل لجان تقصي لمعرفة الانتهاكات التي تعرضوا لها من قبل مليشيات الفرقة والمشارك.

قد يكون الأمر هينا بالنسبة لمنطقة صنعاء القديمة والتي لم يصلها حسب مديرها العام خالد الاكوع سوى عدد من القذائف التي كانت تستهدف عددا من المنشآت والمقرات الامنية وايضا التجمعات السكنية والارث الحضاري والتاريخي العظيم لصنعاء التاريخ.

دعوى قضائية

أما من ارتكبوا اعتداء وتخريب ونهب منظم من عصابة اولاد الاحمر فقال امين عام رئاسة الوزراء عبدالحافظ السمة انه يجري حاليا تحريك الدعوى القضائية ضد هذه العصابة الاجرامية التي اعتدت واستهدفت المصالح الحكومية في منطقة الحصبة وتقديم الشكاوى إلى النيابة العامة، كما سيتم تحريك دعوى اخرى بعد القيام بعملية حصر للمناطق المتضررة والمؤسسات المدمرة الاخرى.. مبينا ان ذلك مسئولية وطنية ومجتمعية لرد كل من تسول له نفسه المساس بالممتلكات العامة والخاصة.

وقال السمة: ان الحكومة تولي ملف التقاضي اهتماما بالغا وتقديم المجرمين الى العدالة لينالوا جزاءهم الرادع.

من سيدفع الثمن؟

ولعل الكم الهائل من الدمار الذي لحق بالاقتصاد الوطني طيلة الاشهر الماضية نتيجة هذه التصرفات الرعناء والممارسات الهمجية التي تكشف سوء نواياهم واحقادهم على الوطن والمواطن بتدمير كل ما تحقق واجهاض كل ما تأسس وأنشئ من أجل رقي وازدهار الوطن لايمكن تعويضه إلا عبر سنوات من العمل الوطني المسئول.

فما شاهدناه في زيارتنا لايمكن وصف فظاعته وبشاعته واجرام من أقدموا على ارتكاب تلك الأعمال الوحشية تحت شعار التغيير.. فالدمار يكاد لا يوصف بينما الغموض لايزال يسود بقية المناطق التي شهدت مواجهات شرسة.. فالسؤال الذي يطرح نفسه بالحاح هنا من سيدفع قيمة هذه الفاتورة التي قدرها اقتصاديون بأكثر من ٢٥ مليار دولار كحصولية اولية كما ظهر على السطح، فضلا عن الخسائر البشرية من المواطنين والشباب ورجال الجيش والامن التي لاتقدر بثمن ولا تعوض ايضا كما لايمكن مداواة جروحها العائرة في صدور اسرهم على مدى الز من.. الاجابة عن هذه التساؤلات ملحة ومطلوبة من قبل المسؤولين في البلاد؟



السمة: الحكومة تولي ملف مقاضاة المجرمين والمخربين اهتماما خاصا

اقتصاديون: إذا كنا نشكو من ضعف في الخدمات سابقا فكيف سيكون الحال مستقبلا

خسائر كبيرة تكبدها الاقتصاد الوطني.. نحتاج لأعوام لاستعادة ما كنا عليه

لجان حصر مع وقف التنفيذ

يقول امين مجلي العاصمة امين جعمان ان المجلس المحلي سبق وأن شكلت لجنة حصر وتقييم للاضرار، أغسطس الماضي، من رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية وعدد من الاعضاء بالنزول الميداني الى المناطق المتضررة وحصر الاضرار في الحصبة جراء الاشتباكات السابقة لكن ونتيجة للتطورات واستمرار تكرار الاعتداءات والخروقات والمواجهات توقف عمل اللجنة الى حين استتباب الأوضاع الأمنية.

خراب كبير جدا

هذا الرأي وافقه الاخ حمود النقيب رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية بأمانة العاصمة مؤكدا ان اللجنة ستقوم بتفقد اوضاع النازحين والمشردين من الحصبة وغيرها من المناطق التي شهدت احداثا عنوانية من قبل عصابة خارجة على النظام والقانون..

وقال: ان ما ارتكبته تلك العصابات والمليشيات التابعة لقادة التمرد والارهاب كبير جدا خاصة في ظل الاستغلال البشع لصبر الدولة وحكمتها في التعامل مع الازمة الراهنة ودعوتهم للحوار أكثر من مرة لكن دون جدوى.

التجارية وتدمير مساكن المواطنين في احياء القاع وشارع التوفيق والزراعة سعيا نحو القصر الجمهوري والاستيلاء على مساحة أكثر من الساحات التي ستقوض تحركات الدولة وتزامن ذلك مع تحركات همجية لعصابة اولاد الاحمر لضرب الاحياء المتاخمة لوزارات الداخلية والكهرباء والاتصالات مروراً بحي الجراف وصولاً الى المطار الدولي فضلا عن اتجاه آخر للسلط على المؤسسات والمباني الحكومية في حي التلفزيون التي سبق وان دحروا منها أكثر من مرة وهي مؤسسة الصرف الصحي ووزارة المياه ومجلس الشورى وهيئة مياه الريف وشبكة يمن موبيل وتيليم وصولاً الى مبنى التلفزيون الذي تلقى عددا من الضربات بقذائف المدفعية من قبل تلك العناصر والتي ترافقت مع استراتيجية قتالية يدعمها ضباط من اتباع المنشق علي محسن لضرب مدينة صوفان وكسر شوكة اتباع الشيخ صغير عزيز حمود عضو مجلس النواب المؤيدين للشرعية الدستورية، والتي دحرت الخونة والمرترقة أكثر من مرة وردتهم الى جحورهم خائبين وافشلت كل مراميهم واهدافهم القذرة لكنهم سرعان ما يستعيدون نشاطهم العدواني بفعل لجنة الوساطة.. فضلا عن اساليب المهادنة التي يتبعها النظام وعدم فرض هيبة الدولة الأمر الذي أوجد استياء شعبي عارما وحالة من السخط وتغيير المفاهيم لفكرة الدولة ومشروعها النهضوي بفعل تلك الهجمة التوسعية لقطعان المشترك والمتمردين التي جاءت في اطار خطة التصعيد فقد عاشت امانة العاصمة سيما احياءها سالفة الذكر أياما سوداء جراء الدماء التي سفكت فالحصبة دكت عن بكرة ابيها فنحو (٢٠) مؤسسة ووزارة حكومية دمرت وقتل مواطنون بوحشية والناجون منهم شردوا الى مناطق مختلفة.. وهاهي مدافع المنشق وصواربها وبوازيكه امتدت إلى صنعاء القديمة وشيراتون والصباح والمدينة الحضرية وسعوان والى القاع والعلمي والطبري والسائلة ومعمر..و..و..الخ.. هذه الاحياء تتعرض لقصف عشوائي وقتل وجرح اطفالا وشيوخ ونساء..

معاناة مستمرة

المواطنون في الاحياء المتضررة في العاصمة والاحياء المجاورة لها زرنا عددا منهم في مخيماتهم وهم يندبون حظهم ويشكون مأساتهم وما لحق بهم وممتلكاتهم من اضرار التهمتها النيران او طالتها ايادي عناصر النهب والسلب من عصابة اولاد الاحمر فمنهم من لم يستطع توفير ايجار مسكن جديد بعد ان شرد من مسكنه تحت تهديد السلاح من قبل عصابات المدعو «الزكري» ومنهم من العودة مرة اخرى لأخذ أثاثهم كونهم سطوا عليها واتخذوا من تلك المنازل مقاريس لهم.

هؤلاء النازحون والمشردون لم يلفت احد اليهم ولم يكلف احد من مسئولى الدولة وجهات الاختصاص العليا او الدنيا أنفسهم السؤال عن احوالهم واطواقهم او أين ذهبوا وكانهم ليسوا من ابناء جلدتنا وان لهم حقوقا كغيرهم.

